الأنباء
الاثنين 2 يوليو 2012

أسواق السلع رزحت تحت الكثير من الضغوطات بسبب المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي

«الوطني»: مؤتمر القمة الأوروبي يعيد بريق الأمل إلى الأسواق

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان التراجع في مستوى العمالة في المانيا والذي أتى تبعا لصدور تقرير معدل التضخم عزز من الآمال في قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض معدل الفائدة وبالتالي تسبب في تراجع اليورو إلى أدنى مستوياته خلال الاسبوع ليصل إلى 1,2470 ليرتفع من جديد بعد صدور النتائج الايجابية من مؤتمر القمة الأوروبي، مشيرا الى أنه تنتشر بشكل كبير الشائعات التي تطول الأوضاع في أوروبا والمتعلقة بالتدابير التي سيتم القيام بها لتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة الى عدد من التوقعات المتعلقة بقيام ألمانيا بتقديم برنامج جديد لشراء السندات الأوروبية، والذي يعتبر بمنزلة دعم للموقف الضعيف لرئيس الوزراء الايطالي مونتي.

هذا وقد أظهرت آخر الأنباء إمكانية منح الصلاحية لصندوق الاستقرار المالي الأوروبي لضمان خسائر المستثمرين من القطاع الخاص في السندات الحكومية وذلك بنسبة تتراوح بين 10 و20٪، ومن المرجح أن يقوم صندوق النقد الدولي بتعديل الشروط المفروضة على الديون اليونانية، بالرغم من ان البنك الوطني اليوناني قد سلط الضوء على الارتفاع السريع الحاصل في نسبة الديون المتعثرة، هذا وأن ايرادات السندات الاسبانية لآجل 10 سنوات قد بلغت نسبة 7٪، اما إيرادات السندات الايطالية فقد ارتفعت لتبلغ نسبة 6,18٪.

وذكر التقرير انه وبالرغم من استمرار الحكومة الألمانية في صرف النظر عن عقد اي اتفاقيات للمشاركة التامة في تسديد الديون، فقد اجتمع رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي مع المفوض الأوروبي باروسو حيث تم الادلاء ببيان موجز بعد مضي اليوم الأول على مؤتمر القمة، والذي تم الاعلان فيه عن الخطة الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي بقيمة 120 مليار يورو، وأشار ڤان رومبوي إلى عدم استعداد الدول الأوروبية للقيام بأي تدابير قصيرة الاجل في هذا الخصوص.

ومن هذا المنطلق، شهد يوم الجمعة الماضي البيان الرسمي الاول الصادر عن مؤتمر القمة الأوروبي والذي ساعد الأسواق للمضي قدما على نحو ايجابي، وبالرغم من ان التوقعات كانت سلبية في معظمها، إلا أن القادة الأوروبيين قد قدموا مفاجأة إلى الأسواق من خلال الموافقة على تخفيف الشروط المفروضة على عمليات التسديد للقروض الطارئة المقدمة إلى البنوك الاسبانية، بالإضافة إلى تخفيف الشروط المتعلقة بالمساعدة المالية التي يمكن تقديمها إلى ايطاليا، بالإضافة إلى ذلك، ألغى القادة الأوروبيون الشروط المطلوبة المتعلقة بالقروض المقدمة إلى اسبانيا لمواجهة الازمة، كما تم فتح الباب امام إعادة رسملة البنوك مباشرة من خلال صناديق الاعانة المالية وذلك لحين قيام أوروبا بتحديد مشرف معين يقوم بالاشراف على القطاع المصرفي.

وبالتالي بعد ان شهد اليورو تراجعا إلى ادنى مستوياته بلغ 1,2470، ارتفع اليورو من جديد ليقفل الاسبوع عند 1,2667 على اثر النتائج الايجابية الصادرة عن مؤتمر القمة الأوروبي، أما الجنيه الاسترليني فقد شهد وضعا مشابها حيث تراجع أولا إلى 1,5485 يوم الخميس الماضي ثم ارتفع مع نهاية الاسبوع ليقفل عند 1,5707 دولار.

أما أسواق السلع فقد رزحت تحت الكثير من الضغوطات بسبب المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي، حيث تراجع سعر نفط برنت إلى ما دون حد الـ 90 دولارا مع بداية الاسبوع، إلا انه قد اقفل الاسبوع يوم الجمعة عند 97,80 دولارا على اثر النتائج الايجابية لمؤتمر القمة الأوروبي، من ناحية اخرى، لا يزال الذهب غير مستقر خاصة مع استمرار البنك الفيدرالي برفض القيام بالمزيد من الحوافز النقدية في البلاد. وذكر التقرير انه لم يطرأ أي تغيير على توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية خلال شهر يونيو وذلك للمرة الثالثة على التوالي، حيث ان معدل النمو الاقتصادي لا يزال عند 1,9٪، وبالرغم من ان التوقعات المتعلقة بمعدل انفاق المستهلكين والمخزونات قد تم تخفيضها إلا أنها قد تكافأت مع عجز اقل في الميزان التجاري بالإضافة إلى تحقيق ارتفاع في نسبة الاستثمارات في قطاع الاعمال، من ناحية اخرى، فإن الضعف العام الذي يعاني منه اقتصاد البلاد يثير العديد من المخاوف كما انه يدعم موقف البنك الفيدرالي للإبقاء على الشروط النقدية قابلة للتكيف إلى حد كبير بالإضافة إلى المحافظة على معدل الفائدة قريبا من نسبة 0٪، بالإضافة إلى ذلك، فإن وتيرة النمو الاقتصادي الحالية تشير إلى تراجع عن نسبة 3,0٪ المتحققة خلال الربع الرابع من العام الماضي.

لايزال الطريق طويلا وصعبا أمام أوروبا لتحقيق التعافي الاقتصادي

اليورو يرتفع بعد تراجعه لأدنى مستوى بفضل النتائج الإيجابية الصادرة عن مؤتمر القمة الأوروبي

مؤشر ثقة المستهلك

وبيّ التقرير أن مؤشر ثقة المستهلكين شهد تراجعا خلال شهر يونيو للشهر الرابع على التوالي ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أوائل العام الحالي، فالمستهلكون الأميركيون مازالوا متخوفين من تدني فرص العمل الجديدة المتوافرة ومن اداء الاقتصاد ككل، بالرغم من الارتفاعات الحاصلة في سوق الاسكان بالإضافة إلى التراجع الحاصل في أسعار السلع.

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار المساكن المعلقة على النحو الاكبر خلال العام الحالي، فقد ارتفع مؤشر مبيعات المساكن الأميركية بنسبة 15,3٪ خلال شهر مايو وهو الارتفاع الاكبر له منذ شهر ابريل من عام 2010. هذا وتجدر الاشارة الى ان المؤشر قد ارتفع بنسبة 13,3٪ عن السنة السابقة وهو الامر الذي يشير إلى التعافي الذي يشهده سوق الاسكان بالرغم من النكسة التي تعرض لها، حيث ان المبيعات قد ارتفعت بشكل كبير خاصة مع التدني القياسي في أسعار الفائدة والتي تزامن كذلك مع تدني حجم الامدادات في هذا القطاع.

مؤتمر القمة الأوروبي

وقال التقرير إن نهاية الاسبوع الماضي شهدت احداثا مهمة للمنطقة الأوروبية خاصة أن التوقعات جميعها كانت سلبية في بادئ الامر فيما يتعلق بمؤتمر القمة الأوروبي، حيث ان القادة الاوروبيين قد فاجأوا الجميع باعلانهم عن قيام آلية الاستقرار الأوروبي بإعادة رسملة البنوك بالاضافة إلى توفير القروض بصرف النظر عن الاسبقية، باعتبار ان هذه الخطوة من شأنها أن تخفف من الضغوطات على الاسواق بالإضافة الى انها ستبعث على التفاؤل خلال فترة الربع الثاني من السنة.

ومن ناحية اخرى، لا يزال الطريق طويلا وصعبا امام أوروبا لتحقيق التعافي الاقتصادي بالرغم من ان ألمانيا قد خففت من الشروط القاسية التي لطالما فرضتها، وبالتالي فقد خلص مؤتمر القمة الأوروبي إلى نتيجتين اثنتين: فعلى الصعيد النقدي، على رئيس الاتحاد الأوروبي ڤان رومبوي وضع مخطط محدد وضمن مهلة زمنية معينة لتحقيق المزيد من التوحد النقدي، والذي سيترافق مع المشاركة في تحمل المخاطر.

أما على الصعيد المصرفي، فقد اتفق الاعضاء على وضع آلية اشرافية واحدة لبنوك منطقة اليورو يترأسها البنك المركزي الأوروبي، من ناحية اخرى وبخصوص الاوضاع في اسبانيا، فإن اسبانيا ستكون الاستثناء باعتبار ان المساعدة المالية المقدمة للنظام المصرفي الاسباني من خلال آلية الاستقرار الأوروبي لن تتمتع بالاسبقية، فالفكرة الرئيسية تشير إلى أن اي عمليات اضافية لاعادة رسملة البنوك من خلال آلية الاستقرار الأوروبي ستتمتع بالاسبقية على غيرها من الديون الاخرى.

وشهدت أسعار الذهب الكثير من التقلبات هذا الاسبوع تبعا لمختلف الانباء التي صدرت خلال الفترة الحالية، والجدير بالذكر ان صادرات اليابان من الذهب قد تراجعت خلال شهر مايو إلى أدنى مستوى لها منذ 15 شهرا لتصل إلى 2,79 طن، وذلك أقل من السنة الماضية بنسبة 67٪، إلا ان أسعار الذهب جاهدت للارتفاع مع بداية الاسبوع بعد ان صرح مجلس الذهب العالمي بأن حجم الطلب على الذهب في آسيا أتى اكبر من المتوقع، من ناحية اخرى فإن هذا الارتفاع في الأسعار لم يستمر طويلا حيث تراجع سعر الذهب إلى أدنى مستوى عند 1,548 دولار للأونصة، والذي يعود في المقام الاول إلى عدم قيام اي من البنوك المركزية بأي محاولة لاحتواء الأزمة الأوروبية، وفي المقابل ارتفعت أسعار الذهب مع نهاية الاسبوع بعد حرص القادة الأوروبيون على اعادة الامل إلى الاسواق حيث ارتفع اقبال المستثمرين على الاصول التي تنطوي على نسبة مرتفعة من المخاطر.

وعلى غرار أسعار الذهب ارتفعت أسعار النفط الخام بعد التراجع الذي شهدته مع بداية الاسبوع والذي وصل إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقارب الاشهر التسعة بسبب التوقعات بأن التدابير الأوروبية من شأنها أن تزيد من حجم الطلب على النفط، خاصة ان التراجع الحاصل في الاقتصاد العالمي قد وضع الكثير من الضغوطات على اسواق النفط والسلع بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاضرابات الحاصلة في النرويج قد تسببت في تراجع امدادات النفط الخام بنسبة 15٪.

ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في اليونان

ذكر تقرير الوطني ان البنك الوطني اليوناني وهو اكبر البنوك اليونانية صرح في بيان له بان حجم الديون المتعثرة قد ارتفع بنسبة اربعة اضعاف عن عام 2008، وبالتالي فقد كشف البنك النقاب عن عدد من المخططات لبيع الاسهم ضمن وحدات اجنبية مربحة، ومن هذا المنطلق، تجدر الاشارة الى ان الارتفاع الكبير الحاصل في حجم الديون المتعثرة يعود في المقام الاول الى الارتفاع القياسي في معدلات البطالة والذي بلغ ما يقارب الـ 23٪، بالاضافة الى حالات الافلاس اليومية التي تصيب جميع الشركات والاعمال في البلاد.

كما أشارت وكالة موديز الى تدهور الاوضاع النقدية للحكومة الاسبانية وبالتالي فقد اقدمت على خفض التصنيف الائتماني لـ28 بنكا من البنوك الاسبانية هذا الاسبوع، واضافت موديز ان هذه البنوك تعتبر عرضة للمزيد من الخسائر بسبب تردي الاوضاع في قطاع العقارات. تجدر الاشارة الى ان قيام موديز بخفض التصنيف الائتماني لهذا العدد من البنوك الاسبانية اتى بعد ايام قليلة من قيامها كذلك بخفض التصنيف الائتماني لبعض من البنوك الكبرى حول العالم مثل بنك اميركا وبنك JPMorgan Chase وبنك Goldman Sachs.

وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة بنسبة 0,3٪ خلال الربع الاول من عام 2012 وذلك بعد ان تراجع بنسبة 0,3٪ خلال الربع السابق، وهو الامر الذي يعكس الضعف العام والمستمر الذي تعاني منه اهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث ان القطاع الصناعي قد تراجع بنسبة 0,5٪ في حين ان قطاع الخدمات قد تقدم بنسبة 0,2٪. هذا وقد المح بنك انجلترا عن مخططه لاعادة العمل ببرنامج التيسير الكمي مع حلول الشهر القادم لغرض الدفع قدما باقتصاد البلاد.

اتحاد المصارف العربية يمنح سالم العبدالعزيز جائزة الإنجاز

برلين ـ كونا: حصل محافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم العبدالعزيز على جائزة «الانجاز» التي يمنحها اتحاد المصارف العربية.

واكد الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح ان منح الشيخ سالم الجائزة جاء اعترافا بانجازات رائد من رواد القطاع المصرفي العربي وتقديرا لجهوده المتميزة والمتواصلة في بنك الكويت المركزي.

وقال فتوح في لقاء مع (كونا) ان الصباح الذي تسلم منذ عام 1986 وحتى عام 2012 رئاسة البنك المركزي الكويتي سخر قدراته لاكثر من ربع قرن من اجل خدمة بلده وان مسيرته كانت حافلة بالنجاح والعطاء ما أهله لنيل العديد من الجوائز والالقاب الرفيعة في عالم المال والاعمال.

وكان الشيخ سالم الصباح تسلم في مسيرته البنكية مناصب عدة منها منصب رئيس مجلس ادارة معهد الدراسات المصرفية وعضوية مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وعضوية المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وعضوية المجلس الاعلى للبترول ومنصب المحافظ المناوب لدولة الكويت لدى صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

من جانبه قال الشيخ سالم العبدالعزيز لـ «كونا» انه يعتبر الجائزة ليست تكريما شخصيا فحسب بل اعتراف بانجازات الكويت وبنكها المركزي في النهوض بالقطاع المصرفي العربي في المحافل البنكية العربية والدولية.

وعن تأثيرات احداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» على القطاع المصرفي والمالي الكويتي بشكل خاص والخليجي بشكل عام قال انه لا يعتقد ان يكون لهذه الاحداث تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي الا اذا شهد الوضع الاقليمي على الصعيد الجيوسياسي وعلى اسعار النفط تغييرات سيكون لها تأثير على ميزانيات الدول المصدرة.

الشيخ سالم العبدالعزيز

تبلغ قيمته أربعة ملايين و700 ألف دينار ومدته 5 سنوات

«أسيكو» تبرم عقداً مع «الصحة» لإعادة تأهيل منطقة الفروانية الصحية

أعلنت شركة اسيكو للانشاءات عن توقيعها عقدا مع وزارة الصحة لصيانة واعادة تأهيل منطقة الفروانية الصحية والتي تتضمن مستشفى الفروانية والمستوصفات التابعة له ومركز الفروانية التخصصي لطب الاسنان، حيث تبلغ قيمة العقد اربعة ملايين وسبعمائة الف دينار، ومدته خمس سنوات.

وفي هذا الصدد، عبرت رئيس مجلس الادارة في شركة اسيكو للانشاءات م.غيداء الخالد عن سعادتها بهذا التعاقد الذي يثبت ان اسيكو قادرة على المساهمة في خدمة وتنمية المجتمع على كل الاصعدة ومنها القطاع الصحي الذي نسعى جاهدين للارتقاء به الى اعلى المستويات.

وقالت الخالد ان شركة اسيكو ستقوم خلاله بعمليات اعادة تأهيل وصيانة جذرية شاملة لقطاعات واسعة من مستشفى الفروانية بمختلف قطاعاته ومرافقه بالاضافة الى المرافق الصحية التابعة لمنطقة الفروانية.

وأكدت على اهتمام الشركة الكبير بهذا المشروع ضمن خطة الشركة لتعزيز التعاون مع القطاعات الحكومية عامة والقطاع الصحي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تخدم المواطن مباشرة ابتداء بمشاريع القلل السكنية الخاصة مرورا ببناء اكثر من 200 مدرسة حكومية وخاصة وانتهاء بمشاريع الهيئة العامة للرعاية السكنية.

م.غيداء الخالد

«الكويتية ـ الصينية»: دول الخليج فشلت في خلق نموذج اقتصادي بعيداً عن النفط

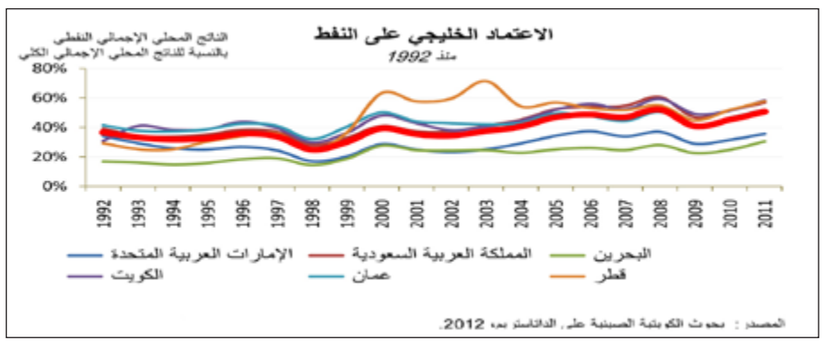

قالت الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية في تقريرها الاسبوعي ان دول مجلس التعاون الخليجي عملت منذ سبعينيات القرن الماضي على تخفيف اعتمادها على الصادرات النفطية، الا انه خلال السنوات العشرين الماضية، زاد اعتمادها على النفط، بحيث ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي من 35٪ الى 50٪.

وقد ادى هذا النموذج الاقتصادي المعتمد على الصادرات النفطية الى رفع مستويات المعيشة بشكل كبير في دول الخليج، الا ان مخاطر عدم استدامة هذا النموذج دفع الحكومات الى البدء في تنويع مصادر الدخل في اواخر السبعينيات.

واشار التقرير الى ان دول الخليج استثمرت مبالغ كبيرة في تطوير قطاع صناعات الطاقة الثقيلة، مثل: شركة سابك السعودية التي تأسست في 1976 لمعالجة المنتجات النفطية، وشركة المنيوم دبي التي تأسست عام 1975، كما توجهت بعض البرامج الى تطوير قطاع الخدمات، فروجت البحرين لنفسها كمركز مصرفي منذ 1975، بينما بدأت دبي في منتصف الثمانينيات بخلق مناطقها التجارية الحرة. ورغم ان هذه التجارب كانت ناجحة الا انها، وفقا للتقرير، فشلت في جذب القوى العاملة المحلية بعيدا عن القطاع العام، كما خلقت بعض الاضطراب في قطاعات مثل القطاع العقاري بسبب سرعة تطور العملية.

ومن ثم اطلقت الحكومات الخليجية موجة ثانية من مبادرات التنويع وهدفت هذه المرة الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تحسين بيئة العمل (قوانين سوق العمل، فك القيود المالية) وعبر فتح الابواب للاستثمارات الاجنبية المباشرة. وقد تم بالفعل خلق قطاعات غير نفطية قادرة على المنافسة، وخصوصا في دبي.

ولكن، في الوقت الحالي تسير الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي في الاتجاه المعاكس، حيث تقيد قوانين سوق العمل، وتفرض على القطاع الخاص توظيف العمالة الوطنية، وهذا قد لا يكون مناسبا من ناحية الكفاءة او التكلفة، لكنها محاولة يائسة لوقف ضغط مصروفات الرواتب على الميزان المالي للدولة.

واشار التقرير الى ازدياد اعتماد الدول الخليجية على النفط خلال العشرين عاما الماضية، فقد نما الناتج المحلي الاجمالي النفطي لديها اكثر من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وفي حالة الكويت وقطر، تضاعف الاعتماد النفطي تقريبا، حيث ارتفع من 30٪ الى ما يقارب الـ 60٪، بينما المثال الوحيد على نموذج التنويع الناجح الذي حافظ على مستوى اعتماد نفطي واحد – ولم يقلله – هو النموذج الاماراتي. ولفت التقرير الى ان دول الخليج تملك كثافة سكانية تبلغ 47 مليون نسمة وناتجا محليا باجمالي سنوي يقارب الـ 1,5 تريليون دولار، مماثلا لحجم كندا، وينشأ التأثير الجيوسياسي لدول الخليج من كونها تملك ما يقارب نصف احتياطي النفط العالمي المؤكد، وقد يحمل عدم استقرار المنطقة عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي. وقد فشلت هذه النماذج في خلق اي قطاع منافس قادر على قيادة النمو في غياب الايرادات النفطية المستقرة الناتجة من النفط.وعلى الاجل الطويل، لا تمكن استدامة هذا النموذج لعدة اسباب اهمها:

اولا: مع زيادة الرواتب يتزايد مستوى المصروفات الحكومية باستمرار بينما تواجه الايرادات تذبذبا، فالصادرات النفطية تشكل ما يقارب ثلاثة ارباع الدخل الحكومي، بينما تكاد الضرائب ان تكون معدومة.

ثانيا: جميع مصادر النمو الاخرى (الاستهلاك، الانفاق الحكومي، والى حد ما الاستثمار الخاص) تعتمد على الايرادات النفطية، فالانخفاض الممتد لهذه الايرادات قد يؤدي الى انهيار الاقتصاد بأكمله.

ثالثا: ينتج القطاع النفطي مستويات منخفضة من التوظيف، فيما تملك دول الخليج مجموعة كبيرة ومتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل، مما سيشكل ضغوطا مالية واجتماعية.

رابعا: يعيق نموذج النمو المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية تطوير قطاع صناعي محلي قادر على المنافسة، وهو ما يعرف اقتصاديا بـ«المرض الهولندي»، ويخفض الطلب القوي على العملة المحلية قيمة الواردات ويرفع قيمة الصادرات، مما يضعف كلا من الطلب المحلي والخارجي على الصناعات المحلية.

«برقان» يعلن أسماء الفائزين بسحب «حساب يومي»

أعلن بنك برقان امس عن أسماء الفائزين الخمسة في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دينار، حيث سيتم إعلان اسماء الفائزين يوميا عبر اذاعة «المارينا اف ام» خلال برامج الإذاعة الأساسية.

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب كل من: آمنة احمد داود، زهرة علي خليل الاسود، ريتشارد جوسويل، محمود احمد اشفاق احمد سردار محمد، وعبدالله يعقوب محمد الصميط.

وقام بنك برقان بإعادة إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة، ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصا سريعة ومباشرة للفوز، وقام البنك كذلك بتخفيض الحد الادنى لفتح الحساب ليصبح 100 دينار فقط أو ما يعادلها من العملات الأخرى مما يتيح الفرصة لعدد اكبر من العملاء الراغبين في فتح هذا الحساب، كما يحظى العملاء بكوبون مقابل كل 10 دنانير، وهو الأمر الذي يعني إمكانية زيادة فرص الفوز بمرات عديدة مع زيادة الرصيد المودع في الحساب.

هذا ويحظى حساب يومي حاليا بحضور واسع في السوق الكويتي ويظهر هذا من خلال الارتفاع المتزايد في عدد العملاء الذين يقومون بفتح الحساب.

ويدعو بنك برقان الجميع لفتح حساب يومي وزيادة الرصيد المودع ليعزز ويزيد فرص الفوز في السحوبات اليومية.